نشرة صندوق النقد الدولي

عامل برازيلي يقف بجانب أبواب سيارات في مصنع للسيارات بالقرب من ساو باولو. ويقول الصندوق إن مواطن الضعف المالية زادت في الاقتصادات الصاعدة على مدار العام الماضي (الصورة: Nacho Doce/Newscom)

الراصد المالي

السياسة الضريبية يمكن أن تساعد البلدان على تحقيق إنجاز بشأن الديون

9 أكتوبر 2013

- من المتوقع أن يصل مستوى الدين المتوسط إلى ذروة تاريخية في الاقتصادات الصاعدة
- ازدياد ضعف النمو وتصاعد تكاليف الاقتراض تتسبب في تآكل الحيز المالي المتاح في الاقتصادات الصاعدة
- السياسات الضريبية الأكثر توازنا وإنصافا يمكن أن تعزز الإيرادات وتُحَسِّن آفاق النمو

مع بقاء الضبط المالي على رأس جدول أعمال السياسات في الاقتصادات المتقدمة، واقترابه من نفس المركز في بلدان الأسواق الصاعدة، تكتسب إمكانية مساهمة النظم الضريبية في عملية التصحيح طابعاً آنياً جديداً.

يشير آخر عدد أصدره الصندوق من تقرير الراصد المالي أن تشديد الموازنة على مدار السنوات القليلة الماضية يعني أن الاقتصادات المتقدمة تمكنت من تخفيض عجز الموازنة بمتوسط 4 نقاط مئوية مع حلول عام 2013 ليصل إلى نصف المستوى المشاهد في ذروة الأزمة – مع استثناء بارز هو اليابان.

ويتوقع التقرير، الذي يصدر في شهري إبريل وأكتوبر من كل عام لتتبع مسار الإنفاق العام والدين الحكومي والعجز في مختلف أنحاء العالم، أن يستقر الدين العام في معظم الاقتصادات المتقدمة في الفترة 2013–2014.

ويبلغ مستوى الدين المتوسط حوالي 110% من إجمالي الناتج المحلي، وهو لا يزال أعلى من المستوى المسجل في عام 2007 بمقدار 35 نقطة مئوية ويتعين بذل جهود كبيرة لتخفيضه. فبالرغم من أن معظم البلدان عالية المديونية تمكنت من تحقيق ثلثي التصحيح اللازم لوضع نسب ديونها على مسار تنازلي راسخ، تفيد التجارب التاريخية بأن الحفاظ على هذا الموقف لفترة ممتدة هو التحدي الأكبر – إلى أن تصل نسب الدين إلى مستويات مريحة أفضل.

وفي هذا الصدد تقول السيدة مارتين غرغيل، نائب مدير إدارة المالية العامة بالصندوق إنه "نظرا لأن أمامنا عملية مطولة، فمن الأهمية البالغة تحديد عناصر التصحيح المالي تحديدا دقيقا يكفل تعزيز آفاق النمو طويل الأجل والمحافظة على التماسك الاجتماعي. وسيساعد هذا على سرعة الوصول إلى الهدف والحد من مخاطر الإرهاق الذي يسببه التصحيح واتخاذ السياسات مسار مخالف."

وبالإضافة إلى ذلك، يفيد التقرير بأن هذه المهمة تزداد صعوبة بسبب ارتفاع الدين وعدم اليقين الذي يسود البيئة العالمية وضعف آفاق النمو وافتقار الاقتصادات الرئيسية، مثل الولايات المتحدة واليابان، إلى خطط دقيقة التحديد للتصحيح المالي على المدى المتوسط. ورغم تحسن آفاق النمو العالمي بشكل عام، فقد تحولت الأنظار حاليا إلى الولايات المتحدة حيث بدأت أحداث مواجهة سياسية بشأن المالية العامة. وفي كلمة ألقتها السيدة كريستين لاغارد مؤخرا في العاصمة واشنطن، حذرت من أن عدم اليقين السياسي في الولايات المتحدة بشأن الموازنة العامة والحد الأقصى للديون لا يدعم جهودها الجارية للتعامل مع تحديات المالية العامة الأخرى، مثل إصلاح الإنفاق على برامج المستحقات وقاعدة الإيرادات المنخفضة نسبيا. ونبهت السيدة لاغارد إلى أن "إغلاق الحكومة أمر سيء بما فيه الكفاية، لكن الفشل في رفع الحد الأقصى للديون أسوأ بكثير، ويمكن أن يلحق ضررا جسيما بالاقتصاد العالمي كله وليس بالاقتصاد الأمريكي فحسب. ومن ثم فإن حل هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن يمثل مهمة حاسمة."

مواطن الضعف تظهر على السطح في الأسواق الصاعدة

وفي نفس الوقت، بدأت مواطن الضعف المالية تزداد وضوحا في اقتصادات السوق الصاعدة. فعند بدء الأزمة، كان مركز المالية العامة في هذه الاقتصادات أقوى بكثير من مركز الاقتصادات المتقدمة. وقد استخدم كثير منها الحيز المالي الذي حققه بجهد شاق لكي يدعم الطلب المحلي وتخفيف أثر التباطؤ العالمي. لكن تراجع آفاق النمو وتزايد تكاليف الاقتراض أصبحا الآن مصدر ضغط على موازناتها العامة.

ولا تواجه اقتصادات السوق الصاعدة كلها تحدٍ واحد. فالبلدان ذات المديونية والعجز المرتفعين (والمتزايدين في معظم الحالات) هي الأشد احتياجا إلى الضبط المالي العاجل. لكن كل الاقتصادات الصاعدة التي تقلص حيزها المالي أو اختفى ينبغي أن تبدأ العمل على إعادة بناء هوامشها الوقائية المالية.

وتمثل مواطن الضعف المالي مصدرا للقلق أيضا في البلدان منخفضة الدخل، نظرا لاحتمال تراجع أسعار السلع الأولية وحجم المعونة. وسيكون على الحكومات في كثير من هذه البلدان أن تحدد مصادر بديلة للإيرادات وأن تحسن كفاءة إنفاقها – من خلال إصلاح دعم الطاقة على سبيل المثال.

إعادة التفكير في نظام الضرائب

وينظر الجزء الثاني من تقرير الراصد المالي في مستوى أداء النظم الضريبية حول العالم، والتحديات والآفاق القادمة، وما ورد في البحوث الصادرة مؤخرا عن هذا الموضوع.

وطبقا لتقرير الصندوق، لا تحتل التدابير الضريبية المعتمدة منذ بداية الأزمة مركزا متقدما بمقياس الجودة. وفي هذا الصدد، يقول السيد مايكل كين، نائب مدير إدارة المالية العامة إن "اعتبارات الملاءمة كانت هي الغالبة، حيث خالف صناع السياسات في كثير من الأحيان المبادئ المستقرة بضرورة توسيع الأوعية الضريبية قبل رفع معدلات الضرائب. كما أنهم لم يغتنموا الفرصة لاستخدام الضرائب في معالجة المؤثرات الخارجية وتخفيض التشوهات."

وقد تحقق بعض التقدم في نظام فرض الضرائب على القطاع المالي، حيث اعتمدت عدة بلدان الرسوم المصرفية من النوع الذي اقترحه الصندوق. غير أن التحرك نحو تسعير الكربون بشكل فعال – والذي يواصل الصندوق التركيز على أهمية لمعالجة قضية تغير المناخ – لا يزال في بدايته المبكرة. فلا تزال الاقتصادات الصاعدة والنامية تواصل الاعتماد على الإيرادات الاستثنائية الكبيرة المتحققة من السلع الأولية للتوسع في الإنفاق العام رغم ما ثبت من تقلب هذه المصادر. ومن ثم، فرغم اختلاف المجال المتاح لتحصيل مزيد من الإيرادات باختلاف البلدان، يخلص التقرير إلى أن كل البلدان تقريبا تستطيع تحسين نظامها الضريبي وينبغي لها أن تفعل ذلك. كذلك ينصح التقرير بالبدء بتحديد الثغرات وسدها في تصميم السياسة الضريبية وتنفيذها العملي، ويشير إلى أن زيادة تركيز الحكومات على الضرائب سيكون داعما كبيرا للنمو.

وتخضع عدالة النظم الضريبية للفحص الدقيق أيضا، بدليل عودة التركيز على الترتيبات الضريبية المعقدة التي تستخدمها المؤسسات متعددة الجنسيات لتخفيض مدفوعاتها الضريبية. وبشكل أعم، أصبحت النظم الضريبية أقل تصاعدية، وزاد اتصافها بعدم المساواة على مدار العقود السابقة. وينظر الراصد المالي في الأدلة المتعلقة بكيفية استجابة أصحاب الثروات الكبيرة لارتفاع المعدلات الضريبية، ويخلص إلى إمكانية تحصيل مزيد من الإيرادات بزيادة المعدلات الضريبية العليا في كثير من الحالات. وبالنسبة لضرائب الثروة، تشير الأدلة إلى أن الإيرادات التي يمكن تحصيلها منها بالغة الارتفاع، لكن التجارب السابقة تشير إلى أن تحقيقها يتطلب الوقوف بشكل حاسم ضد كافة أشكال المعاملة الخاصة. والخلاصة الأوضح هي ما انتهى إليه التقرير من أن ضرائب الممتلكات لا يزال استخدامها قاصرا في كثير من البلدان، رغم ما تتمتع به في الغالب من إمكانات أكبر لدعم النمو والتصاعدية مقارنة بأنواع الضرائب الأخرى.

وكثيرا ما تتم الإصلاحات الضريبية طويلة البقاء في أوقات الرخاء الاقتصادي، حين يمكن استخدام الإيرادات الكبيرة لتعويض الإيرادات التي تتأثر بالإصلاح على المدى القصير. ومع تباطؤ النمو مؤخرا، تواجه الحكومات عملية توازنية صعبة. فالشفافية المصحوبة بالتشاور واسع النطاق والتواصل الفعال يمكن أن تساعد في بناء التأييد السياسي. لكن تعبئة إيرادات إضافية يقتضي أن يكون دافعو الضرائب على ثقة من كفاءة استخدام الأموال المحصلة منهم، وهو ما يتطلب إصلاحات فعالة لزيادة كفاءة الإنفاق.

روابط ذات صلة:

طالع تقرير الراصد المالي

الفصل المعني بالضرائب

شاهد الفيديو

قضايا المالية العامة في الصندوق

طالع كلمة السيدة لاغارد

آفاق الاقتصاد العالمي